[71] د - ما مر عن العمد (1). و - رواية الاجلاء عنه والثقات مثل: عبد الرحمن بن أبي نجران (2)، ومحمد بن عبد الله بن زرارة (3)، والسكوني (4)، والنوفلي (5)، واصرم بن خوشب (6) وان كان عاميا. وعد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة (7)، والعجب أن ابا علي لم يجعل له في كتابه المنتهى ترجمة، وعده من المجاهيل مع ذكره جماعة لم يذكر في حقهم الا قولهم: اسند عنه. هذا وأما النسب الذي ساقه الصدوق لعيسى (8) فغير معهود في كتب الانساب، فإنهم لم يذكروا لعلي بن عمر الاشرف ابن علي بن الحسن (عليهما السلام) المعروف بعلي الاصغر ابنا اسمه عبد الله، بل صرحوا بانه اعقب من ثلاثة رجال: القاسم، وعمر الشجري، وأبو محمد الحسن، ولم اقف في ولدهم من اسمه عيسى، ولم ير ايضا في اسانيد الاحاديث، ولا اشار إليه ايضا احد من ائمة الرجال، فلا ريب انه من سهو القلم أو من زياعة النساخ. وفي شرح المشيخة بعد ذكر ما في النجاشي والفهرست: والظاهر انهما واحد وان ذكره الشيخ مرتين، وأن ذلك في كتابه لكثير، وفي النسب مخالفة مع

_____ (1) عمدة الطالب 367. (2) اصول الكافي 1: 226 / 5. (3) تهذيب الاحكام 1: 25 / 64. (4) ذكر روايته في جامع الرواة 1: 653 نقلا عن الاستبصار إلا ان فيه 3، 191 / 1 باب تزويج المرأة في نفاسها رواية النوفلي عن اليعقوبي عن عيسى بن عبد الله الهاشمي فتأمل. (5) فهرست الشيخ 116 / 507. (6) تهذيب الاحكام 5: 443 / 1544. (7) الفقيه 1: 3، من المقدمة. (8) الفقيه 4: 93، من المشيخة. (*)

_____